الملف الصحفي

ليوم (الأحد)

06 محرم 1448 هـ

21 يونيو 2026 م

الموضوع	من	الى
أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	1	8
المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)	9	17
أخبار المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية	18	18
أخبار المركز الوطني للنخيل والتمور	19	20
تقارير ومؤشرات عامة	21	27
أخبار وتقارير عالمية (البيئة و المياه والزراعة)	28	29
الشكاوى و الردود	30	31

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	11	الكاتب	

بخطى متسارعة.. منظومة "البيئة" تدعم الاستدامة البيئية والمائية والزراعية تحقيقًا لرؤية المملكة 2030

الرياض - واس

تمضي منظومة البيئة والمياه والزراعة بخطى متسارعة نحو تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، مرتكزة على هيكل مؤسسي متكامل يضم 10 وكالات متخصصة، تعمل على تحقيق التنمية المستدامة، وحماية الموارد الطبيعية، ورفع كفاءة الأداء التشغيلي والمالي، إلى جانب تعزيز الابتكار والتحول الرقمي لتقديم خدمات متميزة للمواطنين، وتمكين القطاعات المعنية للقيام بأدوارها الإستراتيجية المناطة بها.

ويأتي ذكر هذه الجهود في هذا السياق تزامنًا مع انطلاقة فعاليات أسبوع المياه السعودي في جدة خلال الفترة من (28يونيو - 2 يوليو 2026م)، الذي يشكل محطة مهمة لاستعراض مسيرة القطاع وتعزيز مستهدفاته المستقبلية.

وتشكل وكالة البيئة ركيزة أساسية لاستدامة البيئة وللمحافظة على الموارد الطبيعية، حيث تدير أعمالها من خلال الوكالة المساعدة للشؤون الدولية والمناخ التي تمثل المملكة في المنظمات العالمية وتتابع تنفيذ الاتفاقيات والمبادرات المناخية.

وتتكامل هذه الجهود مع الإدارة العامة للتنوع الأحيائي التي تعكف على إعداد الإستراتيجيات لحماية النظم البرية والبحرية والساحلية، في حين تتولى الوكالة المساعدة للتشريعات والأداء البيئي صياغة مشاريع الأنظمة وإجراء الدراسات الإستراتيجية للحد من التلوث ومراقبة الأداء البيئي الشامل

وتتولى وكالة المياه مسؤولية التخطيط لضمان استدامة المصادر المائية عبر الوكالة المساعدة لتطوير قطاع المياه التي تدير وتقيم خطط الإمداد والطلب.

كما تبرز جهود الوكالة المساعدة لتنمية مصادر المياه في تنظيم وحماية المصادر الجوفية والسطحية وتطوير أنظمتها ولوائحها، تدعمها الإدارة العامة لتعزيز القدرات والشراكات التي تركز على تطوير كفاءة العاملين وعقد الاتفاقيات وتنفيذ برامج التوعية والتثقيف لضمان استدامة القطاع.

ولضمان أعلى معايير الجودة، تعمل وكالة التخطيط والتميز المؤسسي على توجيه بوصلة الأداء، حيث تقود الإدارة العامة للتخطيط الإستراتيجي والأداء عمليات صياغة الخطط وتحديث مؤشرات القياس وإدارة المخاطر المؤسسية، وتتضافر هذه الجهود مع الإدارة العامة للتميز المؤسسي التي تطور الهياكل التنظيمية وتضع معايير الجودة الشاملة لضمان كفاءة العمليات، إلى جانب الدور المحوري لمكتب تحقيق الرؤية في مواءمة أهداف الوزارة مع برنامج التحول الوطني وتذليل كافة العقبات أمام تنفيذ مبادرات قطاع البيئة.

ودعمًا للأمن الغذائي، تقود وكالة الزراعة مسيرة تطوير القطاع ليكون أكثر تنوعًا وتنافسية، حيث وتعمل الوكالة المساعدة للزراعة على تنمية الثروات النباتية ووقايتها ودعم ممارسات الزراعة العضوية، بينما تتولى الوكالة المساعدة للمنشآت والخدمات الزراعية المساندة تطوير أسواق النفع العام وتعزيز منظومتي الإرشاد والحجر الزراعي.

وتبرز جهود الوكالة المساعدة للثروة الحيوانية والسمكية في تنمية الموارد بصورة مستدامة وتعزيز الصحة الحيوانية، لتتوج هذه المساعي بجهود الإدارة العامة للاستدامة الزراعية التي تنفذ سياسات الزراعة الذكية وتمكن ممارسات الزراعة الدائرية.

وعلى الصعيد الداخلي، توفر وكالة الخدمات المشتركة الدعم الشامل لكافة قطاعات الوزارة، حيث تتولى الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية تنفيذ السياسات وتطوير بيئة العمل، وتتفرع منها الإدارة المالية المعنية بإجراءات الصرف وتحصيل الإيرادات، والإدارة العامة للميزانية التي تعد مشاريع الميزانية وتراقب حركة الاعتمادات، كما تؤدي الإدارة العامة للموارد البشرية دورًا أساسيًا في تخطيط

القوى العاملة وتطوير الكفاءات وإدارة الأداء، في حين يضمن مركز الوثائق والمحفوظات توثيق وأرشفة المعاملات الرسمية وفق أعلى المعايير النظامية.

وفيما يخص الموارد الأرضية، تنظم وكالة الأراضي والمعلومات الجيومكانية عمليات التخصيص عبر الإدارة العامة لتخصيص ومراقبة الأراضي التي تسجل الحيازات وترصد الاستخدامات، وتتولى الإدارة العامة لحصر واستخدامات الأراضي إجراء المسوحات ورسم الخرائط وتقييم المناسبة البيوفيزيائية، بينما تدير الوكالة المساعدة للمعلومات الجيومكانية، البيانات والصور الفضائية لدعم اتخاذ القرار، وتساندها الإدارة العامة لقضايا الأراضي والممتلكات في توثيق وحل النزاعات القانونية وتعظيم الاستفادة من ممتلكات الوزارة.

وتعزيزًا للاقتصاد المعرفي، تقود وكالة البحث والابتكار مسيرة التوطين التقني من خلال الإدارة العامة للبحث والمعرفة التي تحدد أولويات الأبحاث في مختلف القطاعات، وتعمل الإدارة العامة للابتكار والتقنيات الحديثة على خلق بيئة حاضنة للتقنيات العالمية والمحلية، جنبًا إلى جنب مع الإدارة العامة لريادة وتطوير الأعمال التي تمكن رواد الأعمال وترفع نسبة المحتوى المحلي تماشيًا مع مستهدفات التنمية المستدامة.

ولتعظيم العوائد، تضع وكالة الشؤون الاقتصادية والتخصيص سياسات استثمارية طموحة، تديرها الوكالة المساعدة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبر تهيئة بيئة جاذبة للقطاع الخاص، وتشرف الوكالة المساعدة لشؤون التخصيص والاستدامة المالية على خصخصة الأصول وتنمية الإيرادات في كافة القطاعات، فيما تضمن الإدارة العامة للمعلومات والإحصاء توفير بيانات موثوقة ومنظومة مؤشرات متكاملة تدعم صناعة القرار المعتمد على الأدلة والممارسات الدولية.

وإيمانًا بأهمية رضا المستفيد، تعمل وكالة الوزارة لخدمة المستفيدين وشؤون الفروع على الارتقاء بالخدمات عبر الإدارة العامة لخدمات المستفيدين التي تدير أنظمة التواصل ومتابعة الشكاوى، وتشرف الإدارة العامة للرقابة ومتابعة أداء الفروع على تطبيق الحوكمة والأنظمة ميدانيًا، فيما تدعم الإدارة العامة لمنظمات القطاع غير الربحي الكيانات الأهلية وتنشر ثقافة العمل التطوعي، وتساند الإدارة العامة لشؤون الفروع أعمال القطاعات التنظيمية والإدارية والمالية في كافة مناطق المملكة.

وتكتمل هذه المنظومة بجهود وكالة تقنية المعلومات والتحول الرقمي، حيث ترسم الإدارة العامة للتحول الرقمي إستراتيجيات الذكاء الاصطناعي وبناء البنية المؤسسية، وتبتكر الإدارة العامة للحلول التطبيقية أنظمة متقدمة تعتمد على التحليل الذكي للبيانات، بينما تضمن الإدارة العامة للبنية التحتية وخدمات المستفيدين تشغيل قواعد البيانات والشبكات بفعالية لتقديم دعم تقني مستدام يخدم مسيرة التحول الرقمي الشامل.

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	15	الكاتب	

"البيئة" تطلق حملة "حلوة بموسمها" للتعريف بالفواكه المحلية دعمًا للمزارعين والمنتجين

الرياض - واس

أطلقت وزارة البيئة والمياه والزراعة حملة "حلوة بموسمها"؛ بهدف التوعية بالفاكهة الموسمية المتنوعة في المملكة، والتعريف بالميز النسبية للمناطق الأكثر إنتاجًا، بالإضافة إلى المساهمة في رفع كفاءة منظومة تسويق الفاكهة المنتجة محليًا في مواسم وفرتها؛ دعمًا للمزارعين المحليين وزيادة نسب عوائدهم المالية.

وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة صالح عبد المحسن بن دخيّل، أن الحملة تستهدف التوعية بالخيارات المتعددة للفواكه الموسمية التي

تتميز بها مناطق المملكة، والتشجيع على استهلاك الإنتاج الزراعي الوطني؛ مساندةً للمنتجين المحليين، وصولًا إلى رفع نسب الاكتفاء الذاتي، وتعزيز منظومة الأمن الغذائي.

وأكد بن دخيّل أن القطاع الزراعي يحظى بدعم سخي ومستمر من القيادة الرشيدة -أيدها الله-؛ مما أثمر عن قفزات تطويرية في مجال الإنتاج كمًا ونوعًا، حيث تجاوز الإنتاج الزراعي السنوي حاجز الـ 16 مليون طن، وارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 124 مليار ريال، مبيّنًا أن خطط ومبادرات الوزارة نجحت في تعزيز نسب الاكتفاء الذاتي لعدد من الفواكه والمحاصيل الإستراتيجية، مثل التمور، والتين، والشمام، والبطيخ، والعنب، والمانجو، والرمان، والحمضيات، إلى جانب الخضراوات ومختلف المنتجات الأخرى.

وأشار المتحدث الرسمي إلى أن الحملة تسعى كذلك لتسليط الضوء على الجهود التي تبذلها الوزارة والجهات ذات العلاقة تحقيقًا لمستهدفات رؤية المملكة 2030 في مجالات الأمن الغذائي، واستعراض المنجزات القياسية المتحققة في جانب الاكتفاء الذاتي من الخضراوات والفواكه المنتجة على مدى العام، مؤكدًا أن الإقبال على المنتج المحلي يمثل ركيزة أساسية لدعم المزارعين، وتطوير كفاءة وجودة الإنتاج الوطني ليكون منافسًا قويًا للمنتجات المستوردة في الأسواق.

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	1	الكاتب	

مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بالطائف ينظم ورشتي عمل لتطوير قطاع النحل ويعرّف بالخدمات الإلكترونية للوزارة

حجب العصيمي -النهار

نظّم مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بمحافظة الطائف، بالتعاون مع مزرعة جَنا الورد، يوم السبت 05/01/1448هـ الموافق 20/06/2026م، ورشتي عمل متخصصتين استهدفتا النحالين والمهتمين بتربية النحل، وذلك ضمن جهود المكتب الرامية إلى رفع كفاءة العاملين في القطاع وتعزيز الوعي بالممارسات الحديثة في تربية النحل.وتضمنت الورشة الأولى "الإسعافات الأولية للنحال"، حيث تناولت أهم الإجراءات الوقائية وأساليب التعامل مع الحالات الطارئة التي قد تواجه النحال أثناء ممارسة عمله، بما يسهم في تعزيز سلامته ورفع جاهزيته الميدانية.كما خُصصت الورشة الثانية لموضوع "أمراض النحل وطرق الوقاية"، واستعرضت أبرز الأمراض والآفات التي تصيب طوائف النحل، وسبل الوقاية منها، وأفضل الممارسات للمحافظة على صحة النحل وزيادة إنتاجيته.

وشهدت الفعالية إقامة ركن توعوي للخدمات الإلكترونية قدمه قسم خدمات المستفيدين بالمكتب، بهدف تعريف الزوار والمستفيدين بأبرز الخدمات الإلكترونية التي تقدمها وزارة البيئة والمياه والزراعة، وآليات الاستفادة منها وإنجاز الإجراءات إلكترونيًا بكل يسر وسهولة، بما يسهم في رفع مستوى الوعي الرقمي وتحسين تجربة المستفيدين.وأُقيمت الورشتان في مزرعة جَنا الورد بمنطقة الشفا بمحافظة الطائف، وشهدتا حضور عدد من النحالين والمهتمين، وتفاعلاً إيجابياً مع الموضوعات المطروحة.وتأتي هذه المبادرة في إطار حرص مكتب الوزارة بمحافظة الطائف على دعم قطاع النحل، وتطوير قدرات النحالين، وتعزيز التحول الرقمي ونشر الوعي بالخدمات الإلكترونية، بما ينسجم مع مستهدفات التنمية الزراعية المستدامة ورؤية المملكة 2030.

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	1	الكاتب	

مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بمحافظة الطائف ينظم ركنًا تعريفيًا بالخدمات الإلكترونية في برج الطائف

حسن الغامدي

نظّم مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بمحافظة الطائف، ممثلًا بقسم خدمات المستفيدين، ركنًا تعريفيًا في مول برج الطائف خلال عطلة نهاية الأسبوع؛ للتعريف بأبرز الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة وتمكين المستفيدين من الاستفادة منها بكل يسر وسهولة.

واطّلع زوار المول على عدد من الخدمات الإلكترونية المتاحة عبر منصات الوزارة، حيث قدّم منسوبو القسم شرحًا مباشرًا لآلية الاستفادة من هذه الخدمات، إلى جانب الإجابة عن الاستفسارات وتوجيه المستفيدين إلى القنوات الإلكترونية المناسبة لإنجاز معاملاتهم دون الحاجة إلى مراجعة المكتب.

وشهد الركن إقبالًا وتفاعلًا من زوار المول، في إطار حرص المكتب على الوصول إلى المستفيدين في المواقع العامة والتعريف بالخدمات الرقمية التي تسهم في تسهيل إجراءاتهم وتوفير الوقت والجهد عليهم. وتأتي هذه المبادرة ضمن جهود الوزارة لتعزيز التحول الرقمي، ورفع مستوى الوعي بالخدمات الإلكترونية، وتحسين تجربة المستفيدين، بما يسهم في تقديم خدمات حكومية أكثر كفاءة وجودة وسهولة وصول.

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	1	الكاتب	

الرياض

"بيئة القنفذة" و"وقاء" ينظمان "الرفق بالحيوان"

مكة المكرمة - جمعان الكناني

نظّم مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة في محافظة القنفذة بالتعاون مع مكتب المركز الوطني للوقاية من الآفات النباتية والأمراض الحيوانية ومكافحتها -وقاء- ورشة عمل بعنوان "الرفق بالحيوان"، بهدف تعزيز الوعي بأهمية تطبيق مبادئ الرفق بالحيوان والممارسات السليمة في التعامل معه.

وتناولت الورشة أبرز الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالرفق بالحيوان وأهمية توفير الرعاية المناسبة له بما يسهم في المحافظة على الصحة العامة والبيئة.

وتأتي هذه الورشة ضمن جهود المكتب في تعزيز الوعي المجتمعي وتنفيذ البرامج التوعوية بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة للمحافظة على الثروة الحيوانية وفق الأنظمة والتعليمات المعتمدة.

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
تكرار الرصد	1	الكاتب	عبدالعزيز بن غازي الغامدي

في اليوم العالمي للبيئة.. لا تعارض بين التنمية وحماية البيئة.. المملكة أنموذجاً!

د. عبدالعزيز بن غازي الغامدي

نبدأ مقالنا بكلمة سمو ولي العهد «بصفتنا منتجاً رائداً للنفط عالمياً، ندرك تماماً مسؤوليتنا في قيادة الجهود المبذولة لمكافحة أزمة المناخ. وكما لعبنا دوراً رائداً في استقرار أسواق الطاقة خلال عصر النفط والغاز، سنعمل على قيادة الحقبة الخضراء القادمة». حيث تجسد هذه الكلمات فلسفة المملكة في التعامل مع البيئة كنموذج تنموي جديد يوازن بين النمو الاقتصادي واستدامة الموارد الطبيعية.

يحتفل العالم في الخامس من يونيو من كل عام باليوم العالمي للبيئة، وهو مناسبة أطلقتها الأمم المتحدة عام 1972 كمنصة عالمية لتسليط الضوء على التحديات البيئية التي تواجه البشرية، ولرفع مستوى الوعي بأهمية حماية الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

تزامنت هذه المناسبة مع جهود المملكة لحماية كوكب الأرض انطلاقاً من دورها الريادي في معالجة القضايا الدولية المشتركة مستندةً إلى إنجازات رئاستها لمجموعة العشرين. وشمل ذلك إصدار إعلانٍ بشأن البيئة، واعتماد مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، وإنشاء أول فريق عمل بيئي ضمن مجموعة العشرين، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات دولية للحد من تدهور الأراضي وحماية الشعاب المرجانية. وعلى الصعيد الوطني، عكست إعادة الهيكلة الشاملة للقطاع البيئي وإنشاء القوات الخاصة للأمن البيئي في عام 2019 تحولاً مؤسسياً غير مسبوق في إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها ولم تكن هذه الجهود بمعزل عن التحديات البيئية التي تواجه المملكة والمنطقة، وأبرزها التصحر والعواصف الرملية، التي تُسبب خسائر اقتصادية تُقدر بنحو 13 مليار دولار أمريكي سنوياً، فضلاً عن الآثار الصحية الناجمة عن تلوث الهواء وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. في هذا السياق، في السابق اقتصر الاهتمام بالبيئة على الحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية، والان ظهرت مفاهيم حديثة تعتبر البيئة جزءاً من الموارد الطبيعية، التي يعتمد عليها الاقتصاد لذا تبنت المملكة نهجاً تنموياً يربط بين الحفاظ على الموارد الطبيعية ودعم القدرات الاقتصادية للدولة. حيث النباتات والتربة والمياه والتنوع البيولوجي أصولاً وطنية تسهم في دعم التنمية، زيادة مستوى الاستقرار المجتمعي، وتحسين جودة الحياة.

تدهور الأراضي تمتد آثاره لتشمل الأمن الغذائي، الموارد المائية، الإنتاج الزراعي واستقرار النظم البيئية. لذا وضعت المملكة إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة ضمن أولوياتها البيئية، لأنها استثمار طويل الأجل في حماية التربة، الحد من العواصف الترابية، ودعم قدرة النظم البيئية على الاحتفاظ بالمياه، التنوع البيولوجي وزيادة مرونة البيئة السعودية في مواجهة تحديات المناخ المستقبلية.

مبادرة السعودية الخضراء جعلت التشجير مشروعاً بيئياً واسع النطاق يهدف إلى استعادة التوازن البيئي ورفع كفاءة النظم الطبيعية في مواجهة تحديات المناخ. بالإضافة إلى تنفيذ برامج لحماية الموائل الطبيعية، وتنمية الغطاء النباتي، ومكافحة التصحر. تكتسب هذه الإنجازات أهمية خاصة نظراً للخصائص الجغرافية والمناخية للمملكة، مما يجعلها رائدة في ادارة النظم البيئية للمناطق الجافة.

كما هو معلوم ان استقرار النظم البيئية يرتبط بالحفاظ على التنوع البيولوجي. حيث تؤدي جميع أنواع النباتات والحيوانات دوراً في شبكة بيئية متكاملة تحافظ على التوازن الطبيعي. ونتيجةً لذلك، شهدت المملكة توسعاً ملموساً في المناطق المحمية، برامج حماية الحياة البرية وإعادة توطين الأنواع المهددة بالانقراض، وذلك في إطار الجهود المبذولة للحفاظ على التراث الطبيعي واستدامته للأجيال القادمة. هذه أصبحت جزءاً من رؤية أوسع تهدف إلى تنمية الموارد الطبيعية كعنصر أساسي من عناصر الثروة الوطنية.

الربط بين البيئة وجودة الحياة من أبرز التحولات التي أرستها رؤية المملكة 2030. لذا، ترتبط المبادرات البيئية السعودية بأهداف تحسين جودة الحياة من خلال زيادة المساحات الخضراء، الالتزام بالمعايير البيئية، تحسين إدارة النفايات، رفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وتطوير الحدائق الوطنية، وكلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على رفاهية الإنسان وصحته واستقراره.

والتجربة السعودية في مجال البيئة لا تقرا من أرقام التشجير أو الأراضي المعاد تأهيليها لكن تقرأ من منظور دمج الاستدامة البيئية في مشروعاتها التنموية الشاملة، وتحويلها من قضية محدودة ومتخصصة إلى ركيزة أساسية للتخطيط المستقبلي. أثبتت المملكة أن حماية البيئة ليست عائقاً أمام التنمية، انما شرطاً أساسياً لاستدامتها.

ومع رؤية المملكة 2030، تواصل سعيها لبناء نموذج تنموي يوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية أن الاستثمار في البيئة هو استثمار في الإنسان ومستقبل الوطن.

** **

- وكيل كلية علوم الأغذية والزراعة للشؤون التعليمية والأكاديمية، جامعة الملك سعود

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
تكرار الرصد	1	الكاتب	محمد شايع الشايع

قتل السباع والصيد الجائر وقطع الأشجار.. سلوكيات صنعت خللًا في التوازن البيئي وسرّعت بالتصحر وتمدد البابون نحو المنازل

أ.. د. محمد شايع الشايع – إكاديمي وكاتب. بجامعة الملك سعود :

خلق الله الكون قائمًا على نظام دقيق من التوازن والتكامل، فلا يوجد كائن حي أو عنصر طبيعي إلا وله دور يؤديه في استقرار البيئة واستمرار الحياة. وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الحقيقة بقوله تعالى: ?إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ?، أي وفق تقدير محكم وتوازن دقيق يشمل الأعداد والأدوار والعلاقات بين المخلوقات وموائلها ومصادر غذائها وأنماط حياتها.

وعندما يتدخل الإنسان في هذا التوازن بسلوكيات لا تراعي حق الكائنات الفطرية في الوجود، كقتل الحيوانات المفترسة، أو الصيد الجائر، أو قطع الأشجار وتدمير الموائل الطبيعية، فإنه لا يضر كائنًا بعينه فحسب، بل يعبث بمنظومة مترابطة تتأثر جميع عناصرها بهذا الخلل. ومع مرور الوقت تظهر نتائج هذا التدخل في صورة مشكلات بيئية متراكمة قد يصعب علاجها، وتتحول إلى تحديات تمس الإنسان نفسه قبل غيره.

ومن هذا المنطلق، فإن ما نشهده اليوم من تمدد بعض الكائنات الفطرية، ومنها البابون، واقترابها من المناطق السكنية، لا يمكن النظر إليه باعتباره مشكلة منفصلة، بل هو أحد مظاهر اختلال التوازن البيئي الذي صنعه الإنسان بتدخلاته المتكررة في الطبيعة، وهو ما يجعل فهم الأسباب الحقيقية للمشكلة الخطوة الأولى نحو الوصول إلى حلول مستدامة تعيد للبيئة توازنها وللإنسان أمنه واستقراره.

وفي كل مرة يُثار فيها الجدل حول تمدد البابون واقترابه من القرى والمنازل والمتنزهات، يتجه النقاش غالبًا إلى الحيوان بوصفه مصدر المشكلة، بينما تكشف القراءة العلمية الدقيقة أن البابون ليس سوى عرض لخلل أعمق أصاب المنظومة البيئية بفعل ممارسات بشرية تراكمت عبر الزمن وأدت إلى اضطراب التوازن الطبيعي الذي يحكم علاقة الكائنات الحية بموائلها.

ومن أبرز صور هذا التدخل قتل المفترسات الطبيعية، أو ما يُعرف بالسباع، التي تؤدي دورًا محوريًا في ضبط أعداد الكائنات الأخرى والمحافظة على استقرار السلاسل الغذائية. وقد أسهمت ممارسات القتل غير المنظم، وما ارتبط بها من ثقافة التفاخر والعنتريات، في إضعاف هذا الدور الحيوي، مما فتح المجال أمام اختلالات بيئية انعكست على انتشار بعض الأنواع وتغير سلوكها، ومنها البابون الذي وجد في هذا الفراغ البيئي فرصة للتمدد خارج نطاقه الطبيعي.

ورغم شيوع تبرير قتل السباع والمفترسات الطبيعية باعتبارها عدوًا للإنسان أو تهديدًا مباشرًا لمواشيه، فإن هذا التبرير لا يصمد أمام الحقائق العلمية، إذ إن إقصاء المفترسات من البيئة لا يُنهي المشكلة، بل يخلق مشكلات بيئية أكبر وأكثر تعقيدًا نتيجة اختلال التوازن الطبيعي الذي تقوم عليه الأنظمة البيئية والسلاسل الغذائية، بما ينعكس لاحقًا على زيادة بعض الأنواع وتغير أنماط سلوكها وتوسع نطاق انتشارها نحو المناطق السكنية.

وفي هذا السياق، يؤكد الرئيس التنفيذي للمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، الأستاذ الدكتور محمد علي قربان، أن معالجة المشكلة لا تكون بإقصاء المفترسات أو تحميلها مسؤولية الخلل البيئي، بل عبر إدراك دورها الطبيعي ضمن المنظومة البيئية والعمل على إدارة المخاطر بأساليب علمية ووقائية متوازنة. ويضرب مثالًا معبرًا حين يشبّه مالك الماشية بتاجر الذهب، فكما أن تاجر الذهب لا يترك ثروته مكشوفة دون وسائل حماية ثم يحمّل الآخرين مسؤولية فقدانها، فإن من يمتلك قطعانًا أو مواشي يتحمل مسؤولية تأمينها بحظائر مناسبة وإجراءات وقائية تقلل من احتمالات الافتراس والخسائر. ويعكس هذا الطرح مفهومًا حديثًا في إدارة الحياة الفطرية يقوم على التعايش وتقليل المخاطر بدلًا من إزالة عناصر التوازن البيئي التي تؤدي دورًا أساسيًا في استقرار النظم الطبيعية.

ولا يمكن فهم تمدد البابون بمعزل عن بقية العوامل البيئية المصاحبة، إذ أسهم تدهور الموائل الطبيعية نتيجة الاحتطاب الجائر، والتوسع العمراني غير المنظم، والصيد غير النظامي، في تقليص المساحات الآمنة للحياة الفطرية. ومع هذا التقلص بدأت الحيوانات في البحث عن بدائل غذائية وسكنية أقرب إلى الإنسان وأكثر سهولة في الوصول.

كما لعب الإنسان دورًا غير مباشر في تعزيز هذا السلوك عبر توفير مصادر غذائية مفتوحة، سواء من خلال إطعام البابون أو ترك النفايات ومخلفات الطعام في المتنزهات والمناطق المفتوحة والأحياء السكنية. ومع مرور الوقت تطور سلوك هذه المجموعات من الاعتماد على الغذاء الطبيعي إلى الاعتماد على الغذاء البشري، مما زاد من اقترابها من التجمعات السكانية وأوجد نمطًا من الارتباط بين وجودها والأنشطة البشرية.

وفي المقابل، يبرز دور المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية في التعامل مع هذه التحديات عبر برامج علمية وإدارية تهدف إلى إعادة التوازن البيئي، وتقليل الاحتكاك بين الإنسان والحياة الفطرية، وتعزيز مفهوم التعايش المستدام. إلا أن نجاح هذه الجهود واستدامتها يظل مرتبطًا بدرجة وعي المجتمع المحلي ومشاركته الفاعلة في معالجة الأسباب الحقيقية للمشكلة.

ومن هنا تبرز أهمية الشراكة المجتمعية في معالجة جذور المشكلة لا أعراضها فقط، وذلك من خلال التوقف عن قتل المفترسات الطبيعية، والحد من الصيد غير النظامي، والمحافظة على الغطاء النباتي، وإدارة النفايات بطريقة تمنع وصول الحيوانات إليها، وعدم

إطعام البابون أو تشجيع اعتماده على الغذاء البشري، إضافة إلى تحسين تأمين الحظائر والممتلكات الحيوانية وفق معايير وقائية مناسبة، والحد من الممارسات التي تؤدي إلى تدهور الموائل الطبيعية.

إن القضية في جوهرها ليست مشكلة بابون، بل اختلال في منظومة التوازن البيئي صنعه الإنسان وساهم في تعزيزه عبر ممارسات متعددة. وعندما يكون الإنسان هو الطرف الأبرز في إحداث هذا الاختلال، فإنه يصبح أيضًا الطرف الأهم في معالجته.

فاستعادة التوازن البيئي ليست خيارًا ترفيًا، بل ضرورة لاستقرار الإنسان والطبيعة معًا. وكلما ازداد وعي الإنسان بدوره داخل هذه المنظومة، تراجعت المشكلات البيئية واستعادت الحياة الفطرية أدوارها الطبيعية. وفي النهاية، يظل الدرس الأهم أن الحفاظ على التوازن البيئي يبدأ من احترام قوانين الطبيعة، وأن الحل يبدأ من الإنسان وسلوكه قبل أي شيء آخر.

للتواصل : mshayaa@gmail.com

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
تكرار الرصد	1	الكاتب	فيصل بن أحمد الشميري

حارسة الأمن الغذائي وصانعة السيادة

فيصل بن أحمد الشميري

ليست الأوطان العظيمة تلك التي تملك الثروات فحسب، بل تلك التي تملك القدرة على صيانة ثرواتها، وإدارة مواردها، وتأمين غذائها، وصناعة مستقبلها بيدها. وفي زمنٍ أصبحت فيه سنبلة القمح لا تقل أهمية عن برميل النفط، وقطرة اللبن لا تقل أهمية عن قطرة الدم، وأضحى الأمن الغذائي رديفاً للأمن الوطني والقومي، وغدت المعرفة الزراعية والغذائية إحدى أدوات القوة الناعمة والصلبة معاً، وهنا يبرز اسم كلية علوم الأغذية والزراعة بجامعة الملك سعود بوصفه اسماً لا ينتمي إلى هامش التنمية، بل إلى قلبها النابض، ولا يقف عند حدود التعليم ونقل المعرفة وتوطينها، بل يمتد إلى فضاءات السيادة والاستدامة وصناعة المستقبل. فالأمم اليوم لا تُقاس بما تستهلك، بل بما تنتج. ولا تقدر قوتها بما تستورد، بل بما تستطيع أن توفره لشعوبها في أوقات الرخاء والشدة على حدٍ سواء، في ظل تقلبات جيوسياسية مُحيطة بنّا.

ومن هنا تأتي القيمة الاستراتيجية لهذه الكلية العريقة التي لم تكن يوماً مجرد مبانٍ ومعامل وقاعات ومحاضرات، بل كانت على امتداد تاريخها مصنعاً للعقول، ومختبراً للحلول، ومنارةً للبحث العلمي المتميز، وحصناً من حصون الأمن الغذائي الوطني والقومي.

لقد أدركت المملكة العربية السعودية مبكراً منذ منتصف ستينات القرن الماضي، بأن معركة المستقبل لن تكون معركة حدود بقدر ما ستكون معركة موارد، وأن التحدي الحقيقي لن يكون في امتلاك الغذاء فحسب، بل في القدرة على إنتاجه واستدامته وتأمينه في عالم تتقلب فيه الأسواق، وتتعاظم فيه الأزمات، وتتسارع فيه التغيرات المناخية والبيئية. وهنا يبرز الدور المحوري للكلية بوصفها الذراع العلمي التي يمدُّ الوطن بالمعرفةِ والخبرة والحلول، ويسهم في تعزيز الإنتاج الزراعي والحيواني والغذائي أفقياً وعمودياً، وتدفع بعجلة التنمية نحو آفاق أكثر أمناً واستدامة.

فإن كانت الحقول تُنبت الزرع والحبوب، فإن الجامعات تُنبت الرجال والعقول، الخبرات والكفاءات، ومن هذا المنطلق تمثل الكلية أحد أهم الروافد الوطنية لإعداد الكفاءات المتخصصة في مجالات الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية والإنتاج الحيواني والتقنيات الحيوية والهندسة الزراعية والهندسة الحيوية والتصنيع الغذائي وصحة النباتات، وغيرها من التخصصات الدقيقة التي أصبحت اليوم لغة العصر ومفاتيح المستقبل. إنها لا تخرّج كوادر يبحثون عن فرص العمل فحسب، بل تصنع خبراء يقودون قطاعات كاملة، وباحثين يطورون الحلول،

ورواد أعمال يؤسسون مشاريع نوعية، ومسؤولين مشهود لهم بالكفاءة العالية، بل تسهم ايضًا في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته.

وإذا كانت بعض الكليات تُخرّج أفراداً، فإن كلية علوم الأغذية والزراعة تُخرّج منظومات تأثير، فكل خريج منها يحمل معه علماً ينعكس على المجتمع والمزرعة والمصنع والسوق والمستهلك والصحة والبيئة والاقتصاد الوطني في آن واحد. ولهذا تتجاوز آثارها أسوار الجامعة لتصل إلى كل بيت ومزرعة ومنشأة ومستهلك في هذا الوطن الكبير، في الريف أو الحضر.

ولأن التنمية الحقيقية لا تنفصل عن هوية المجتمع، فإن الكلية تؤدي دوراً حضارياً يتجاوز الوظيفة الأكاديمية التقليدية. فهي تسهم في ترسيخ العلاقة بين الإنسان وأرضه، وبين المجتمع وموارده الطبيعية، وبين الحاضر وجذوره التاريخية. فالزراعة ليست مجرد إنتاج غذاء؛ إنها ثقافة وهوية وموروث وحضارة. وكل شجرة تُغرس بعلم، وكل مزرعة تُدار بمعرفة، وكل مورد يُستثمر بحكمة، هو امتداد لقصة وطن ظل عبر تاريخه مرتبطاً بالأرض والعمل والإنتاج.

وفي عصر الثورة الصناعية الرابعة، حيث يتداخل الذكاء الاصطناعي مع الزراعة، وتلتقي البيانات الضخمة مع الإنتاج الغذائي، وتتسابق الأمم نحو الزراعة الذكية، والزراعة الدقيقة، تقف الكلية في طليعة المؤسسات الأكاديمية التي تنقل المعرفة العالمية إلى البيئة المحلية وتطوع التقنية لخدمة الواقع الوطني. فهي لا تواكب المستقبل فحسب، بل تشارك في صناعته، وتعمل على بناء جيل جديد من المختصين القادرين على إدارة الزراعة الحديثة بمنطق العلم لا بمنطق التجربة وحدها، وبأدوات التقنية لا بوسائل الأمس فقط.

وعندما نتحدث عن الاقتصاد الوطني، فإن الحديث عن كلية علوم الأغذية والزراعة يصبح حديثاً عن إحدى المؤسسات التي تسهم بصورة مباشرة في بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة. فالصناعات الغذائية، وسلاسل القيمة الزراعية، والاستثمارات الحيوانية، والتقنيات الزراعية الحديثة، والمنتجات ذات القيمة المضافة، كلها مجالات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما تنتجه الكلية من معرفة وما تقدمه من بحوث وما تؤهله من كوادر.

ومن هنا تصبح مساهمتها الاقتصادية أكبر من أن تُقاس بعدد الملتحقين أو الخريجين أو البحوث؛ لأنها تمتد إلى تعزيز الأمن الاقتصادي الوطني ذاته والذي لا يقل أهمية عن الأمن العسكري والأمن الفكري، بل أكاد أجزم أنه الأهم منهما على الإطلاق.

أما في مجال الموارد الطبيعية، فإن الكلية تمثل مدرسة وطنية في ترشيد الاستخدام وتعظيم الكفاءة، ففي بيئة تتعامل مع المياه بوصفها ثروة استراتيجية، ومع التربة بوصفها مورداً ينبغي صونه، ومع البيئة بوصفها أمانة للأجيال القادمة، تعمل الكلية على تطوير الحلول التي تحقق أعلى إنتاجية بأقل استهلاك، وأفضل عائد بأعلى درجات الاستدامة، وهنا تتجلى قيمة العلم حين يتحول إلى أداة لحماية الموارد لا لاستنزافها، ولتنميتها لا لإهدارها.

ولأن الغذاء ليس وفرة فحسب بل قيمةً وعمرًا وجودةً وسلامةً وصحةً، فقد لعبت الكلية دوراً رائداً في تطوير علوم الأغذية وتقنيات التصنيع الغذائي، والحفظ والتعبئة والتخزين، بما يسهم في رفع جودة المنتجات الغذائية وإطالة عمرها التسويقي وضمان سلامتها للمستهلك، وفي عالم تتعقد فيه سلاسل الإمداد وتتزايد فيه التحديات الصحية والغذائية، تصبح هذه الأدوار جزءاً لا يتجزأ من منظومة

الأمن الوطني الشامل. كما أن الكلية تقف في الصفوف الأولى للدفاع عن البيئة والتنوع الحيوي والاستدامة البيئية، فهي تدرك أن التنمية التي تستنزف البيئة ليست تنمية، وأن الإنتاج الذي يهدر الموارد ليس نجاحاً، وأن التقدم الحقيقي هو ذلك الذي يوازن بين احتياجات الحاضر وحقوق المستقبل، ومن هذا المنطلق تتبنى الكلية رؤية علمية متقدمة في المحافظة على النظم البيئية، وحماية التنوع الحيوي، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية والعالمية نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

وفي مواجهة التغير المناخي والاحتباس الحراري، لا تقف الكلية موقف المتفرج على التحديات، بل تتحرك بوصفها جزءاً من الحلّ، فمن مختبراتها ومعاملها وأبحاثها ومشاريعها تخرج المبادرات العلمية التي تسهم في التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه، وتطوير أنظمة إنتاج أكثر كفاءة وأقل أثراً وإجهادًا على البيئة، بما يجعلها شريكاً وطنياً أساسياً في بناء مستقبل أكثر استدامة وأمناً.

ولعل أحد أكثر أدوار الكلية تأثيراً يتمثل في رسالتها المجتمعية الواسعة، فهي بيت خبرة وطني، ومنصة للوعي، ومرجعية علمية للمزارع والمُربّي والمُستثمر وصانع القرار والمُستهلك على حدٍ سواء، تنشر المعرفة، وتقدم الاستشارات العلمية والعملية والفنية والتقنية، وتنفذ الدراسات، وتشارك في صياغة الحلول، وتبني الجسور بين الجامعة والمجتمع، وبين البحث العلمي واحتياجات التنمية الفعلية. تمثل الكلية وجهاً مشرقاً للحضور العلمي السعودي على المستوى الدولي، فمن خلال كوادرها الأكاديمية المتميزة، وإنتاجها البحثي الرصين والغزير، ونشرها العلمي في أرقى الأوعية العالمية، وشراكاتها الدولية، وبراءات اختراعها، ومساهماتها المعرفية، أصبحت إحدى المنصات التي تنقل اسم المملكة إلى ساحات التميز العلمي العالمي، وليس من قبيل المصادفة أن تحقق مراكزًا مُتقدمة عالمياً في عدد من المؤشرات والتصنيفات العلمية المعتمدة؛ فذلك نتاج عقود من العمل المؤسسي والتميز الأكاديمي والاستثمار في الإنسان والمعرفة.

إن الجامعات الكبرى في العالم لا تحافظ على مكانتها بالهياكل والمباني، وإنما تحافظ عليها بالكليات الاستراتيجية القادرة على إنتاج المعرفة وصناعة الحلول ومواجهة التحديات العالمية في اهم جزئية من احتياجات البشرية ألا وهو الغذاء، ومن هنا فإن كلية علوم الأغذية والزراعة بجامعة الملك سعود ليست مجرد كلية ضمن منظومة الجامعة، بل هي أحد أعمدتها الراسخة والعريقة، وأحد أسباب حضورها العلمي، وأحد روافع مكانتها الدولية.

ولو قُدِّر لمجتمعٍ أن يفقد مؤسساته العلمية المتخصصة ككلية علوم الأغذية والزراعة، فإنه لا يفقد قاعات دراسية أو برامج أكاديمية فحسب، بل يفقد جزءاً من قدرته على حماية غذائه وإدارة موارده وصناعة مستقبله، فالأمن الغذائي لا يُصنع في الأسواق، بل يبدأ في الجامعات والمختبرات ومراكز الأبحاث، ومع غياب هذه المنظومة تتراجع الكفاءات الوطنية، وتضعف القدرة على مواجهة الأزمات الغذائية والمناخية والآفات والأمراض، وتتسع فجوة الاعتماد على الخارج في المعرفة والتقنية والخبرة، حينها تصبح الدولة أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وأزمات الإمداد الغذائي والاحتكار العلمي، وتفقد أحد أهم مراكز إنتاج الحلول والابتكار، لذلك فإن المحافظة على كلية علوم الأغذية والزراعة وتطويرها ليست قضية أكاديمية، بل خيار استراتيجي يرتبط بأمن المجتمع واستقرار الاقتصاد وسيادة الوطن على موارده ومستقبله، ومن واجب الدولة أن تدعم وتشجع بالنهوض بهذه الكلية وإن ضحت اليوم فستحصد غدًا.

وفي النهاية، فإن الحديث عن كلية علوم الأغذية والزراعة هو حديث عن وطن يستثمر في العلم ليصنع أمنه، ويستثمر في الإنسان ليبني مستقبله، ويستثمر في المعرفة ليحفظ مقدراته، إنها ليست كلية تدرّس الزراعة فحسب، بل مؤسسة وطنية تزرع الأمن الغذائي، وتحصد

التنمية الاقتصادية، وترعى الاستدامة البيئية، وتصنع الكفاءات، وتدعم الابتكار، وتؤسس لمستقبلٍ تكون فيه المملكة أكثر قدرة على مواجهة التحديات، وأكثر حضوراً في ميادين التنافس العالمي، وأكثر رسوخاً في معادلة السيادة التي تبدأ من المعرفة وتنتهي إلى ازدهار الأوطان. وهكذا، إذا كانت بعض المؤسسات تُقاس بأعمارها، فإن هذه الكلية تُقاس بآثارها وتأثيرها، وإذا كانت بعض الإنجازات تُكتب في التقارير، فإن إنجازاتها تُكتب في أمن الوطن الغذائي، وفي استدامة موارده، وفي كفاءة أبنائه، وفي مكانة علمه، وفي مستقبل أجياله.

** **

باحث كلية علوم الأغذية والزراعة - جامعة الملك سعود

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	أخبار المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية
تكرار الرصد	2	الكاتب	

رئيس «تنمية الحياة الفطرية»: نجحنا بإعادة توطين عدد كبير من الأنواع المهددة بالانقراض

فريق التحرير

وأضاف قربان، بمداخلة لبرنامج "يا هلا" المذاع على قناة روتانا خليجية، أن هذه الأنواع تشمل الوضيحي والمها العربي والفهد الصياد، الذي انقرض منذ أكثر من 50 سنة.

وأكمل الرئيس التنفيذي للمركز، أن أول إطلاق تجريبي للفهد الصياد سيكون خلال العام القادم، على ان يكون الإطلاق النهائي عام 2029م.

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	أخبار المركز الوطني للنخيل والتمور
تكرار الرصد	14	الكاتب	

"مركز النخيل والتمور" يُطلق حملة "بشاير الرطب" للتعريف بأبرز أصناف الرطب ورفع قيمتها التسويقية

الرياض - واس

أطلق المركز الوطني للنخيل والتمور، حملة "بشاير الرطب"، تزامنًا مع بدء موسم باكورة حصاد الرطب في المملكة، وذلك للتعريف بالتقويم الزمني لبشاير المناصيف والرطب في مختلف المناطق، والإسهام في تسويقها ورفع قيمتها الاقتصادية، وزيادة مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني، تماشيًا مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وأوضح المشرف العام على المركز الوطني للنخيل والتمور المكلّف المهندس أحمد العيادة، أن الحملة تهدف إلى مواكبة الطلب المتزايد على الرطب المحلي خلال موسم البشاير، وربط الأسواق والمشترين بمواعيد توافر الأصناف المختلفة، إضافة إلى دعم السياحة الزراعية

المرتبطة بموسم الرطب، والإسهام في رفع القيمة التسويقية لأصنافه المتنوعة؛ مما يُسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية المرتبطة بالقطاع.

وأضاف المهندس العيادة، أن الحملة تسعى إلى تبشير أفراد المجتمع المهتمين بالرطب وإنتاجه؛ بمواعيد نزول الأصناف المتنوعة، ومناطق إنتاجها، بما يُسهم في تعريفهم بأصناف التمور السعودية، ورفع استهلاكها المحلي، دعمًا للمزارعين، وتعزيزًا لحركة النشاط التجاري في أسواق التمور.

وأشار المركز الوطني للنخيل والتمور إلى أن بشاير الرطب في عدد من مناطق المملكة، تبدأ في أواخر شهر مايو، وتستمر حتى سبتمبر، ومن أشهر مناطقها، الرياض، والأحساء، والمدينة المنورة، والقصيم، والخرج، والقطيف، وحائل، والجوف، فيما تتمثل أبرز أصناف الرطب في الصقعي، والسكري، والروثانة، والبرحي، والخلاص، وغيرها.

يُشار إلى أن المركز الوطني للنخيل والتمور، يعمل على تطوير واستدامة قطاع النخيل والتمور، من خلال بناء خلق متكاملة من الخدمات الزراعية والتسويقية والمعرفية، وتبني التقنيات الحديثة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية، وزيادة معدل استهلاك التمور السعودية محليًا ودوليًا.

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	

?قراءة قانونية بيئة مستدامة .. في نظام البيئة المحدّث

شاهد الآن - محمد الفهد

?بعد تحديث نظام البيئة بالمملكة عام 1441 للهجرة..دخلت عدة تطويرات..وتبويبات..جعلت منه نموذجا..عالميا في حفظ البيئة..ودعم تشريعاتها.مع تعريف شافي وكافي لجميع عناصر البيئة بهدف ضبط المصطلح..وفي ظل القفزات التنموية الشاملة التي تشهدها المملكة العربية السعودية صياغةً لمستهدفات "رؤية المملكة 2030"، وتفعيلاً لمبادرتي "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر"، يبرز الحفاظ على النظم البيئية والموائل الفطرية كأولوية وطنية لا تقبل المساس. إلا أن ما رصدته التغطيات الإعلامية مؤخراً – وتحديداً ما نشرته "صحيفة شاهد الآن" – من صور فوتغرافية مؤثرة.. في عددها الصادر بتاريخ 18يونيو2026م.. يجعلنا أكثر تشبثا بإنفاذ القوانين..بعدما وثق الاستطلاع زحفا عمرانيا يستهدف الاغطية النباتية والمحميات الطبيعية والمناطق الشجرية المعمرة، بإحدى المحميات..مع ظهور صور لبتر التخطيط مرقمة داخل الغطاء النباتي .وبين الموائل الطبيعية.. وهذا يستدعي وقفة نظامية جادة لحماية هذه المحمية تحت مظلة نظام البيئة .

ولحسن الحظ مازال هناك وقت كاف لانفاذ القانون فالمادة الاعلامية المنشورة توثق صور حديثة للمحمية ومن خلال التقرير يظهر لنا أن المحمية ماتزال تحتفظ ببنيتها التحتية. ونتوقع مساندة وزارة البيئة والمياه والزراعة لهذا الطرح.

?إن ما نوضحه من تنظيمات يمثل رداً قانونياً ومطلباً يضع النقاط على الحروف لإنقاذ المحمية :

?أولاً:

?تؤكد المادة (العاشرة) من نظام البيئة على منع أي نشاط يتسبب في تدهور البيئة أو الإضرار بالغطاء النباتي. إن تحويل الفيضات الشجرية إلى مخططات سكنية أو صناعية يُعد تعدياً صارخاً ينتهك نص النظام، حيث تنص اللوائح التنفيذية لتطوير الغطاء النباتي ومكافحة التصحر بشكل قطعي على حظر قطع الأشجار والشجيرات البرية، أو تجريف التربة، أو نقلها، أو القيام بأي أعمال إنشائية دون الحصول على ترخيص بيئي مسبق وموافقات مشروطة بدراسات الأثر البيئي (EIA) التي تثبت عدم تضرر النظم البيئية المحيطة.

?ثانياً: المسؤولية القانونية للمراكز الوطنية المعنية

?بموجب المادة (الرابعة) والمادة (الخامسة) من النظام، تملك المراكز الوطنية (وفي مقدمتها المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر) الصلاحية الكاملة في:

1. ?الرقابة والضبط القضائي: حيث يمنح النظام المفتشين البيئيين صفة الضبطية القضائية لدخول المواقع، وتوثيق المخالفات، وإيقاف الأعمال فوراً في حال رصد أي تجاوز يهدد البيئة.

2. ?فرض العقوبات الصارمة: تضمن نظام البيئة الجديد جدولاً مغلظاً للعقوبات يصل إلى غرامات مالية بالملايين، وإلزام الجهة المخالفة بإصلاح الضرر البيئي وإعادة تأهيل الموقع على نفقتها الخاصة، بل قد تصل العقوبات إلى السجن في حال ارتكاب ممارسات تؤدي إلى تدهور بيئي جسيم أو تهديد للأرواح (خاصة عند تخطيط مجاري السيول والأودية).

?ثالثاً: جغرافية المكان..وهي ليست مجرد مساحات جغرافية فارغة للتمدد العمراني، بل هي:

- ?مستودع طبيعي للتنوع الأحيائي والنباتات الفطرية النادرة التي يشكل تدمير موائلها إخلالاً بالتوازن البيئي للمنطقة بأكملها.

?رابعاً: الدعوة للتدخل وتطبيق القانون

?إننا من خلال هذا السرد القانوني والبيئي، وبناءً على الوقائع المرصودة إعلامياً وميدانياً، تستطيع الجهات التنفيذية والرقابية تنفيذ الآتي:

1. ?تطبيق مادة (22) من نظام البيئة، والتي تتيح إيقاف الأنشطة والتراخيص مؤقتاً أو نهائياً لحين التحقق من السلامة البيئية للمشروع.

2. ?إلزام المنفذين بالحصول على تصريح بيئي يسمح بإنجاز العمل غو

مع تقديم دراسة تقييم الأثر البيئي للعموم أو مراجعتها بشكل مستقل لإثبات مدى التزامها بالمعايير الوطنية.

?- إن قوة المؤسسات الوطنية اليوم وتحديث أنظمتها البيئية يسهل عملية إنفاذ القانون وردع التعديات؛ مما يمنح الجهات الرقابية مرونة كاملة في الإيقاف الفوري للمناشط العشوائية داخل المحميات أو الأغطية النباتية . هذا التحول النظامي يضمن التطبيق الصارم لمعايير 'تقييم الأثر البيئي'، ويحمي الموائل الفطرية والمعالم الطبيعية والأغطية النباتية من الزحف العمراني، محققاً التوازن الحتمي بين التنمية المستدامة وسيادة النظام."

خامسا:

أي نشاط يتسبب في تدمير البيئة أو المساس بنظامها الفطري، يُلزم نظاماً وقانوناً بالآتي:

a. ?إصلاح التالف الفوري: إيقاف الأعمال وإزالة كافة التعديات والكتل الخرسانية أو الأنقاض الناجمة عن المخطط فوراً وعلى نفقة الجهة المتعدية الخاصة.

b. ?إعادة التأهيل البيئي الشامل: من خلال استزراع الغطاء النباتي المتضرر، وإعادة تسوية المكان.. وفقاً للوائح التنفيذية للغطاء النباتي

ومكافحة التصحر وتحت إشراف المراكز الوطنية المختصة.

c. ?دفع التعويضات البيئية والمجتمعية: جبر الأضرار البيئية الناتجة عن فترة المخالفة يلزم المتسبب بدفع تعويضات مالية تقدرها الجهات لتعويض فقدان النظم البيئية وخدماتها الحيوية، مع عدم الإخلال بحق المتضررين من الأهالي في المطالبة بالحق الخاص."

تشتمل المحمية اليوم على أهم النباتات الدائمة والحولية والثنائية تتجاوز 35نوعا.فكيف..لا نستدعي النظام؟

وبعد هذه السردية ..قلت: يحق للجهات البيئية المحافظة على التنوع الحيوي..و المطالبة بإنفاذ القانون بل من واجباتهم الوطنيه الصريحة..خاصة مع هذا الواقع فتلك المحمية شهدت مشروع إعادة تأهيل وصيانة مما يضاعف المسؤولية على المجتمع المحلي لضمان سلامة بيئتهم .إن المطالبة بتطبيق آلية النظام سلوك حضاري ونمط ثقافي يدل على وعي المجتمع وصحة بنيته أما التغاضي..فعكس ذلك..أما إذا دخلت الاستثناءات والتباسط..فقد نفقد مزيد من الأغطية النباتية ومزيد من التدهور .

وإن ما دفعنا به هنا ماهو إلا نص تثقيفي قانوني..ونستطيع الاطلاع على نظام البيئة من خلال موقع وزارة البيئة والمياه والزراع وغيره..ولابد من استيعابه جيدا..لنحمي بيئتنا..بطريقة حضارية وقانونية..ولايخالجنا شك في تعاون الجميع..وحرصه.

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	8	الكاتب	

الهيئة الملكية لمحافظة العُلا تدعو المزارعين والأسر المنتجة للمشاركة في مواسم "خيرات العُلا"

العُلا - واس

دعت الهيئة الملكية لمحافظة العُلا المزارعين والأسر المنتجة إلى التسجيل والمشاركة في مواسم "خيرات العُلا" للعام 2026 - 2027؛ وذلك في إطار جهودها المستمرة لدعم الإنتاج المحلي، وتمكين المزارعين والأسر المنتجة، وتعزيز وصول منتجات العُلا إلى الأسواق المحلية والزوار من داخل المملكة وخارجها. وتتضمن مواسم "خيرات العُلا" سلسلةً من الفعاليات المتخصصة، تشمل: موسم الفواكه الصيفية، وموسم التمور، وموسم "البرغرينا"، وموسم الحمضيات، وموسم العسل، إلى جانب مزاد التمور، وهي مبادرات تهدف إلى إبراز جودة المنتجات المحلية، والتعريف بها، ورفع كفاءتها التنافسية، وزيادة القيمة الاقتصادية للقطاع الزراعي بالمحافظة.

وأكدت الهيئة أن هذه المواسم تُعد منصةً حيويةً للتعريف بتنوع منتجات العُلا وتميزها، بما يخدم المزارعين والأسر المنتجة، ويعزز استدامة القطاع الزراعي، ويتناغم مع مستهدفات التنمية الاقتصادية في المحافظة. كما أتاحت الهيئة الملكية لمحافظة العُلا للراغبين في المشاركة التسجيل عبر الرابط التالي: https://surveys.rcu.gov.sa/s/OtNt9n9Bk4hDJO0wY0La

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	10	الكاتب	

انتعاش الغطاء الشجري خلال السنوات الأخيرة يعيد التوازن للطبيعة ويعزز التنوع الأحيائي ويحد من زحف الرمال

رفحاء -واس

أسهمت جهود المملكة في استعادة الغطاء النباتي من الأشجار والشجيرات والنباتات المختلفة وإحياء الأراضي المتأثرة بالعوامل الطبيعية والبشرية وتوسع الغطاء النباتي خلال السنوات الأخيرة بما يعزز التوازن البيئي ويحافظ على التنوع الأحيائي واستقرار النظم الطبيعية، واستدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، بوصف الأشجار أحد أهم عناصر البيئة وأكثرها تأثيرًا في دعم التنوع الأحيائي ومكافحة التصحر. وتؤدي الأشجار والشجيرات دورًا محوريًا في توفير الموائل الطبيعية للطيور والحيوانات والكائنات الفطرية، إلى جانب إسهامها في تحسين جودة الهواء وتلطيف درجات الحرارة وحماية التربة من الانجراف، فضلاً عن دورها في تثبيت الرمال والحد من زحفها.

كما أسهمت زيادة الغطاء الشجري في تعزيز التنوع الأحيائي من خلال توفير الغذاء والمأوى للعديد من الكائنات، ودعم عمليات التلقيح ونثر البذور وتجدد الغطاء النباتي، بما يرسخ استدامة الأنظمة البيئية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الطبيعية.

وتواصل الجهات البيئية والمحميات الطبيعية جهودها في تنمية الغطاء النباتي وتأهيل الموائل الطبيعية، بما يدعم استعادة التوازن البيئي ويحافظ على الموارد الطبيعية، تحقيقًا لمستهدفات رؤية المملكة 2030 الرامية إلى رفع جودة الحياة وتعزيز الاستدامة البيئية.

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	6	الكاتب	

الأمن البيئي يضبط مواطنًا مخالفًا لنظام البيئة لإشعاله النار في غير الأماكن المخصصة

أبها - واس

ضبطت القوات الخاصة للأمن البيئي مواطنًا مخالفًا لنظام البيئة، لعدم الالتزام بتعليمات وإرشادات المحافظة على الغطاء النباتي بإشعال النار في غير الأماكن المخصصة لها في منطقة عسير، وطبقت الإجراءات النظامية بحقه.

وأكدت القوات أن عقوبة إشعال النار في غير الأماكن المخصصة لها في الغابات والمتنزهات الوطنية غرامة تصل إلى (3,000) ريال، حاثة على الإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية على الرقم (911) بمناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض والشرقية، و(999) و(996) في بقية مناطق المملكة، وستعامل جميع البلاغات بسرية تامة دون أدنى مسؤولية على المبلّغ.

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	6	الكاتب	

الأمن البيئي يضبط مواطنًا مخالفًا لنظام البيئة لارتكابه مخالفة التخييم في محمية الملك عبدالعزيز الملكية

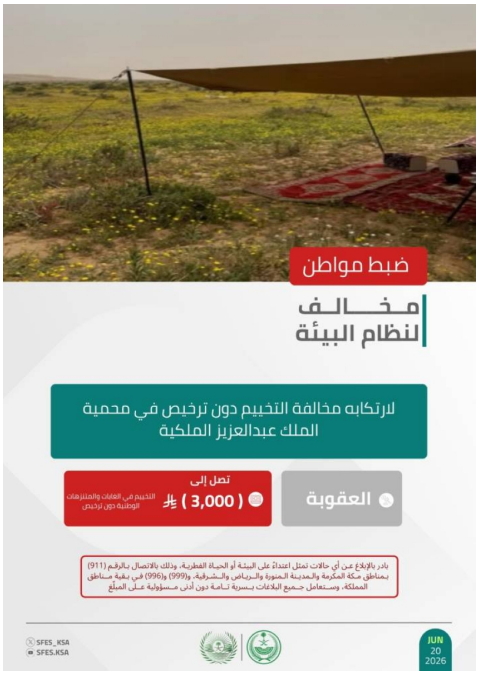

الرياض - واس

ضبطت القوات الخاصة للأمن البيئي مواطنًا مخالفًا لنظام البيئة، لارتكابه مخالفة التخييم دون ترخيص في محمية الملك عبدالعزيز الملكية، وطبقت الإجراءات النظامية بحقه.

وأوضحت القوات أن عقوبة مخالفة التخييم في الغابات أو المتنزهات الوطنية دون ترخيص غرامة تصل إلى (3,000) ريال، حاثةً على الإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية على الرقم (911) بمناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض والشرقية، و(999) و(996) في بقية مناطق المملكة، وستعامل جميع البلاغات بسرية تامة دون أدنى مسؤولية على المبلّغ.

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	أخبار وتقارير عالمية (البيئة و المياه والزراعة)
تكرار الرصد	4	الكاتب	

أستراليا ترصد سلالة شديدة العدوى من فيروس إنفلونزا الطيور

كانبيرا - واس

رصدت السلطات الأسترالية اليوم، سلالة شديدة العدوى من فيروس إنفلونزا الطيور "إتش.5.إن.وان" في البر الرئيسي الأسترالي للمرة الأولى.

وأفادت وزيرة الزراعة الأسترالية جولي كولينز -وفقًا لوكالة الأنباء الألمانية- أن الاختبارات التي أجريت لطائر الكركر البني، وهو نوع من الطيور البحرية المهاجرة، الذي عُثر عليه في شاطئ جنوب مدينة بيرث غرب أستراليا، جاءت إيجابية للمرض، مشيرة إلى أن هذه هي السلالة شديدة العدوى وتثير القلق لانتشارها في مختلف أنحاء العالم وأُكتشفت في البر الرئيسي الأسترالي.

وأوضحت أنه لا يوجد دليل على أي حالات نفوق جماعي ولا إصابة بالعدوى بين الدواجن.

وأجريت اختبارات لعينات من طائر مريض آخر من نفس المنطقة ويشتبه أن النتيجة كانت إيجابية لفيروس إنفلونزا الطيور، في حين أُرسلت العينات لإجراء اختبارات أخرى للتأكد من هذه النتيجة.

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	أخبار وتقارير عالمية (البيئة و المياه والزراعة)
تكرار الرصد	3	الكاتب	

دراسة عالمية تكشف عن 166 ألف كيلومتر من الشعاب المرجانية القادرة على مقاومة تغيّر المناخ

سنغافورة - واس

أفادت دراسة علمية حديثة بأن الباحثين تمكنوا من تحديد ما يقارب 166 ألف كيلومتر مربع من الشعاب المرجانية التي تُظهر قدرة عالية على الصمود أمام آثار تغيّر المناخ والتعافي منها، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف التقديرات السابقة. وتواجه الشعاب المرجانية حول العالم ضغوطًا متزايدة نتيجة العواصف المدارية الشديدة، والتلوث، وحالات الابيضاض الواسعة الناجمة عن ارتفاع درجات حرارة المحيطات. ويحذّر عدد من العلماء من احتمال تعرض هذه النظم البيئية لتدهور لا يمكن عكسه، غير أن التحليل الذي استند إلى 45 ألف مسح ميداني للشعاب المرجانية، إضافة إلى بيانات مناخية وبحرية جُمعت على مدى عقود، كشف عن وجود شعاب قادرة على الصمود في 71 دولة و100 منطقة، بما في ذلك أجزاء من البحر الكاريبي والمحيطين الهادئ والأطلسي لم تكن معروفة سابقًا.

وأوضحت مديرة قسم الحفاظ على الشعاب المرجانية في جمعية الحفاظ على الحياة البرية وأحد معدّي التقرير إميلي دارلينج، أن الشعاب المرجانية غالبًا ما تُصوَّر على أنها أنظمة بيئية ميؤوس من إنقاذها، مؤكدة أن نتائج الدراسة تُظهر خلاف ذلك، وأن الأمل ما زال قائمًا، مع ضرورة توافر الإرادة السياسية لدعم جهود الحماية. وتعمل عدة دول حاليًا على إعداد خطط تهدف إلى وضع 30% من بيئاتها البرية والبحرية تحت الحماية الرسمية بحلول عام 2030، ضمن مبادرة "30 بحلول 30" كما تشير الدراسة إلى أن النتائج الجديدة ستساعد الحكومات في إدراج مواقع الشعاب المرجانية ضمن أولويات التخطيط البيئي. وأضافت دارلينج أن 28% فقط من الشعاب المرجانية تقع حاليًا ضمن مناطق محمية، مما يعكس الحاجة الملحّة لتوسيع نطاق الحماية، خاصة مع اقتراب ظاهرة "النينيو" الشديدة.

من جانبها، أوضحت المديرة التنفيذية للبرنامج البحري العالمي في جمعية الحفاظ على الحياة البرية والمشاركة في إعداد الدراسة ستيسي جوبيتر، أن البيانات المتوفرة ستساعد الحكومات على توجيه مواردها المحدودة نحو المواقع الأكثر قدرة على الصمود، ومنحها أفضل فرصة للبقاء، مشيرة إلى أنه في بعض الحالات، قد تتطلب الظروف البيئية اتخاذ قرارات صعبة بشأن التخلي عن مواقع لم تعد تلبي الحد الأدنى من وظائف النظام البيئي.

تاريخ الخبر	1448-01-06	تصنيف الخبر	الشكاوى و الردود
تكرار الرصد	1	الكاتب	

المدينة

"غصن البان" في رنية.. ثروة بيئية واقتصادية تستصرخ الحماية وتنتظر مبادرة وطنية

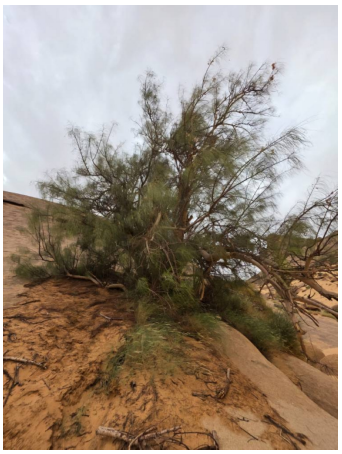

مناحي القريشي - الطائف

في الوقت الذي تتجه فيه الأنظار نحو تعزيز الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، تحتضن محافظة رنية بمنطقة مكة المكرمة واحدة من أهم الكنوز الطبيعية النادرة في المملكة، تتمثل في شجرة البان العربي (اليسر أو المورينجا العربية)، المعروفة علمياً باسم Moringa peregrina، وهي شجرة ارتبطت بوجدان الإنسان المحلي منذ القدم وتغنى بها الأجداد في أشعارهم باسم "غصن البان" لجمالها ورقتها، قبل أن تواجه اليوم تحديات تهدد استمرارها في بيئتها الطبيعية.

وأكد المهتم بالشأن البيئي سعد بن عبدالله بن هميل بن قطنان أن شجرة البان العربي تنتشر بصورة طبيعية في عدد من المواقع الجبلية والأودية بمحافظة رنية، من أبرزها هضاب أم نداف وأم عنيق وسبيع، وجبال الكور وخشرم، حيث تمكنت عبر قرون طويلة من التكيف مع الظروف المناخية القاسية في بيئة الدرع العربي الجنوبي، لتقدم نموذجاً فريداً للنباتات المحلية القادرة على الصمود في وجه الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وشح الموارد المائية.

وأوضح أن القيمة الحقيقية لهذه الشجرة تتجاوز بعدها الجمالي والتراثي، لتشكل عنصراً بيئياً واقتصادياً بالغ الأهمية؛ فجذورها العميقة والمتشعبة تسهم في تثبيت التربة والحد من تعريتها ومقاومة زحف الرمال، فيما تنتج بذورها زيت المورينجا ذي القيمة الغذائية والاقتصادية العالية، الذي يحظى باهتمام متزايد في الصناعات الغذائية والتجميلية والصحية على مستوى العالم.

وأشار إلى أن شجرة البان العربي تمثل ثروة وطنية واعدة لا تزال بحاجة إلى برامج حماية واستثمار أكثر تنظيماً، مبيناً أن تعرضها للرعي الجائر والتغيرات المناخية وتراجع معدلات تجددها الطبيعي يفرض تحركاً عاجلاً للحفاظ عليها وتنميتها، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 ومبادرة السعودية الخضراء في تنمية الغطاء النباتي واستدامة الموارد الطبيعية.

ومن هذا المنطلق، دعا ابن قطنان إلى إطلاق المبادرة الوطنية "غصن البان لاستعادة مراعي رنية"، لتكون مشروعاً تنموياً متكاملاً يجمع بين البعد البيئي والاقتصادي والمجتمعي، ويرتكز على أربعة محاور رئيسة تتمثل في تنفيذ حملات استزراع واسعة بالتعاون مع الجهات الحكومية والفرق التطوعية، وتمكين المزارعين من استزراع الشجرة والاستفادة من منتجاتها الاقتصادية، وإقامة حمايات طبيعية في مواقع انتشارها الرئيسة لحمايتها من التعديات وتحويلها إلى مواقع للسياحة البيئية، إضافة إلى تعزيز برامج التوعية والبحث العلمي لاستكشاف إمكاناتها الغذائية والطبية والبيئية.

وختم بالقول إن شجرة البان العربي في رنية ليست مجرد نبات بري ينمو على سفوح الجبال وبين الصخور، بل هي إرث طبيعي متجذر وشريك حقيقي في صناعة مستقبل أكثر خضرة واستدامة، وإن المحافظة عليها وإعادة إكثارها تمثل مسؤولية وطنية ومجتمعية تستوجب تضافر الجهود، حتى تبقى "غصون البان" شاهدة على أصالة المكان وثرائه البيئي للأجيال القادمة.

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture

شكرا لكم

الادارة العامة للإتصال المؤسسى والاعلام